ندوة «غزة والمستقبل.. رؤى متعددة»

د. أحمد طاهر
مدير مركز الحوار
للدراسات السياسية والإعلامية

عنوان الندوة : غزة والمستقبل.. رؤى متعددة
مكان الانعقاد : مركز الحوار للدراسات السياسية والإعلامية
تاريخ الانعقاد : ١١ فبراير ٢٠٢٤

أحداث جسام تشهدها الأراضي الفلسطينية منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، مع تفجر الأوضاع بشكل غير مسبوق في ظل تصعيد إسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة على وجه الخصوص وفى بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة بوجه عام، إذ تجاوز عدد الضحايا الفلسطينيين ما يزيد عن ٣٠ ألف شهيد إلى جانب الآلاف من الجرحى، تلك الاعداد التي تزداد يوميا بشكل غير إنسانى، هذا إلى جانب سياسة التهجير القسرى التي ينتهجها الكيان الإسرائيلي في طرد الشعب الفلسطيني من أراضيه. في خضم هذه الحالة التي تتعقد حلقاتها وتتشابك أبعادها في ظل تعنت إسرائيل واضح وعدوان مستمر، نظم مركز الحوار للدراسات السياسية والإعلامية ندوة بعنوان «غزة والمستقبل.. رؤى متعددة»، في الحادى عشر من فبراير ٢٠٢٤، هدفها منها إلى قراءة رؤى مختلف الأطراف بشأن مسارات الحلول التي يمكن أن تمثل نقطة محورية في وقف العدوان الإسرائيلي والجلوس إلى مائدة المفاوضات لوضع ترتيبات جديدة بشأن مستقبل الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، إذ انه من الصعوبة بمكان أن يعاد الوضع إلى ما كان عليه، فقطاع غزة بعد العدوان الإسرائيلي لن يكن كما كان قبله، وأن توقف العدوان الاسرائيلى مرهونا بالتوصل إلى رؤية توافقيه بشأن

مستقبل قطاع غزة وكيفية ادارته في اليوم التالى لانتهاء الحرب. وقد ناقشت الندوة التي شارك فيها عديد الخبراء والمتخصصين وأكاديميين من مصر وفلسطين، **أربعة محاور رئيسة على النحو الآتى:**

أولًا- غزة ما بعد العدوان ... رؤية فلسطينية:

خلقت الأزمة الفلسطينية الحالية واقعًا جديدًا يختلف عما قبل ٧ أكتوبر، وهو الأمر الذي يحتاج إلى رؤية شاملة بما يكفي لمواجهة السيناريوهات المتوقعة لما بعد الحرب، فهناك عدة سيناريوهات مطروحة، الأول يرجح انتهاء الحرب بانتصار الاحتلال، وهو ما سيفرض رؤية الاحتلال في جميع الجوانب على الدولة الفلسطينية. أما السيناريو الواقعي وهو الصمود الفلسطيني وعدم نهاية المقاومة الفلسطينية بشكل عام وحركة حماس على وجه الخصوص، ويعني هذا عدم تحقيق إسرائيل لأهدافها، وفي هذه الحالة يرجح أن يكون هناك وقف لإطلاق النار، وهو ما ستسعى إليه إسرائيل بطريقة غير مباشرة، لتصوير نفسها منتصرة حتى لا تفقد دعم شعبها وصورتها أمام العالم بخسارة المعركة، وهو السيناريو الأقرب إلى التحقق في قادم الأيام لان إسرائيل لن تستطيع تحمل الأعباء المتزايدة داخليًا ودوليًا.

وفي حال تحقق أي من السيناريوهات، فإن الحل المؤكد سيكون في التوافق الوطني الفلسطينى الداخلي أولًا، ووضع رؤية موحدة على قدر هذا الحدث والحرب المستعرة التي تجري على الشعب الفلسطيني، إذ يجب أن يكون هناك أيضًا لدى الشعب الفلسطيني والفصائل الفلسطينية جميعًا رؤية واحدة تمثل هذه الفصائل دون استثناء، حتى يتمكن الجانب الفلسطيني من الدخول في مفاوضات بظهير شعبى وسياسى موحد في مواجهة إسرائيل لإيجاد حل لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وفى هذا السياق يجب الاستفادة من تاريخ المفاوضات التي جرت في السابق، بحيث لا تتحول إلى مجرد لقاءات ونقاشات دون التوصل إلى حلول جادة

لإنهاء المأساة الفلسطينية. وأن تحقيق هذا الهدف يستوجب أن يكون للمفاوضات مدة زمنية محددة أقصاها ستة أشهر، مع الاستناد إلى المرجعية التاريخية الممثلة في أسس اتفاقيات السلام الموقعة في عام ١٩٩١. على أن يسبق ذلك تشكيل حكومة تكنوقراط تضم مواطنين مستقلين من الشعب الفلسطيني يمثلون جميع الأطراف وليس فصيل بعينه، بها خبراء وكفاءات وطنية في المجالات كافة يعد ضرورة ملحة، حتى يتم التجهيز لمرحلة الانتخابات، ومن ثم يتم بالتوازي مع ذلك التحضير لمؤتمر دولي لإعادة الاعمار، مع الأخذ في الاعتبار استمرار وجود حركة حماس كفصيل سياسي وليس عسكري له كحد أدنى نصف مليون مؤيد في قطاع غزة. وقد نضجت رؤية إقامة برنامج سياسي فلسطيني في اجتماع الرياض الذي عُقد الخميس ٨ فبراير وضم السعودية والإمارات ومصر وفلسطين والأردن، والذي تم فيه الحديث عن حكومة تكنوقراط ليس مطلوب منها أن تعترف لا ببرنامج سياسي ولا بالاحتلال الإسرائيلي مهمتها -لاحقًا بعد أن تضع الحرب أوزارها- إعادة ترتيب وبناء غزة، وإعادة ترتيب النظام السياسي الفلسطيني على أساس ديمقراطي وإجراء انتخابات وبعد أن تنتهي الانتخابات سيكون هناك بداية تشكيل نظام سياسية جديد.

ثانيا- غزة ما بعد العدوان .. الرؤى الإسرائيلية

تعتمد الرؤية الإسرائيلية لمستقبل قطاع غزة على إدراك الداخل الإسرائيلي لقدرات «حماس»، وهو الأمر الذي كشفته تصريحات المسؤولين العسكريين الإسرائيليين التي أكدت افتقار إسرائيل إلى المعلومات التي اعتمدت عليها حركة حماس، فضلاً عن تأكيدهم على امتلاك حماس معلومات استخباراتية مهمة كانت هي العامل الأساسي في نجاح هجوم ٧ أكتوبر، مشيرين إلى أن حماس عملت على إدارة مفاوضات وهمية حول تبادل الأسرى مع إسرائيل قبل بداية الحرب بهدف كسب الوقت، وتصدير مشهد مغاير إلى إسرائيل بعدم نيتها لخوض حرب، وهو الأساس الذي يمكن القول إن إسرائيل

كونت وفقه رؤيتها حول مستقبل غزة آخذة في الحسبان هذه القدرات، ولذلك انقسمت الرؤية الإسرائيلية إلى رؤية مؤقتة ورؤية دائمة.

وقد عبرت بعض التصريحات الإسرائيلية حول رؤيتها المؤقتة بشأن مستقبل قطاع غزة بدءا من يوم ١٠ أكتوبر، حيث ذكر مقال في صحيفة «إسرائيل هيوم» يطالب بمنح عبء قطاع غزة للسعودية، كما قامت القناة السابعة وهي قناة يمينة متطرفة بالمطالبة بإعطاء غزة للسعودية، حيث تطابق ذلك مع تصريحات وزير الحرب السابق أنه ليس من الصحيح إلقاء مسئولية غزة على مصر فقط، فضلاً عن تصريحات أخرى تتمثل في استبعاد الفلسطينيين إلى اسكوتلندا لأكثر من مرة وهو ما ذكره وزير الدفاع الإسرائيلي السابق.

أما الرؤية الإسرائيلية الدائمة، فقد انقسمت بين توجهين: الأول يرى توطين الفلسطينيين في سيناء، حيث طالبت الإدارة الأمريكية بإنشاء مخيم يسعي مليون فلسطيني في رفح وهو ما رفضته الإدارة المصرية والأمم المتحدة، وطلبت حكومة «نتنياهو» الضغط على مصر بهدف توطين الفلسطينيين في سيناء. أما الثانى يرى إمكانية القبول بحل الدولتين ولكن مع إقامة حكومة تكنوقراط ترضي عنها تل أبيب، حيث يُرجح أن تتمثل الخطة الإسرائيلية الأخيرة في تشكيل حكومة عسكرية إسرائيلية مؤقتة لمدة سنتين تدير قطاع غزة ومن ثم إنشاء دولة فلسطينية لا تضم حركة حماس. وعليه اتجه نتنياهو نحو الضغط على محور فيلادلفيا لتحقيق المكاسب السياسية والعسكرية. كما يذكر أيضا معارضته لمنظمة الأونروا المؤسسة منذ عام ١٩٤٩م، إذ طالب نتنياهو بضرورة وقفها وانشاء منظومة أخرى تعمل وفق التوجهات الامريكية والإسرائيلية فحسب، وهو ما كان موضع رفض واستهجان دولى واقليمى وعربى واسع.

وعلى الرغم من تباين الرؤى المستقبلية وأياً منها سوف يتم تنفيذه إلا أن هناك أمران مؤكدان في الرؤية الإسرائيلية لمستقبل قطاع غزة، وهما:

الأول التغير في العقيدة العسكرية الإسرائيلية، ويدلل على ذلك محاولات إسرائيل إعادة تجنيد الشباب لثلاث سنوات، وزيادة عددهم داخل قطاع غزة حتى يتمكنوا من الحصول على المعلومات. الثاني أن الرؤية الإسرائيلية بعيدة كل البعد عن سيناريو حل الدولتين، وهو الحل الذي لن تتنازل عنه فلسطين أو الدول العربية، إلا أنه في هذه الآونة برزت ورقة ضعف في إسرائيل وهي حركة شاس التي من الممكن أن تخرج من رحم الحكومة الإسرائيلية وتُحدث تغيرات في المشهد الحالي.

ثالثا- غزة ما بعد العدوان .. رؤية دولية:

تداولت الأوساط المختلفة منذ بداية الحرب في السابع من أكتوبر عدد من السيناريوهات المختلفة بشأن غزة في اليوم التالي من انتهاء الحرب، فقد أشار أحد السيناريوهات إلى تشكيل تحالف عربي يضم المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات والأردن لاستلام إدارة غزة، وجاءت الرؤية الثانية باستلام غزة من خلال السلطة الفلسطينية، والرؤية الثالثة والتي يناقشها العالم هو كيف تستمر غزة لفترة تحت يد إسرائيل دون التفكير في قوة حماس العسكرية ثم لاحقًا يتم السماح بإنشاء قوة مدنية فلسطينية خلال هذه الحقبة، ويأتي السيناريو الأخير بالحديث عن تشكيل قوة دولية تستلم قطاع غزة تحت إدارة الأمم المتحدة، وبغض النظر عن أي هذه السيناريوهات هو الأقرب للتحقق إلا أنها جميعها ستواجه تحدي وهو إغفالها لوجود حركة حماس، وبالتالي فإن الخيار الأقرب للواقع في حل الأزمة يقول إن حماس هي جزء من الحل وليست خارجه، فبعد ما يقرب من ٥ أشهر على الحرب يجب إدراك الدور القوي لحماس وقدرتها على الصمود.

وإذا استعرضنا مواقف الفواعل الدولية الرئيسة بشأن مستقبل غزة ما بعد العدوان، تتبنى الولايات المتحدة نظام الحوكمة في السلطة، وهو نفس السيناريو الذي مورس على الرئيس الراحل ياسر عرفات عام ٢٠٠٣،

عندما تم إجباره على تعيين رئيس حكومة بصلاحيات وليس نائب رئيس وسُحبت صلاحيات الرئيس، إلا أن هذا السيناريو سيواجه تحدياً وهو عدم وجود نائب رئيس أو مجلس تشريعي، فإن غياب الرئيس الفلسطيني في الوقت الحالي سيعني وجود فراغ دستوري كبير لأنه طبقًا للدستور الفلسطيني من يتولى هو رئيس المجلس التشريعي، والمجلس التشريعي تم حله، وهو ما يعد ثغرة في النظام السياسي الفلسطيني فلا يوجد مجلس تشريعي، ومحاولة إجراء انتخابات قد أُجهضت عام ٢٠٢١ نتيجة إصرار الاحتلال على عدم إجراؤها في القدس، والفصائل لم تضع آلية لذلك، وهو ما يمكن أن تستفيد منه الولايات المتحدة لإعادة تعيين نائب رئيس وحكومة.

وعن الرؤية الأوروبية، فهي لا تختلف كثيراً عن الرؤية الأمريكية، فقد فتح الأوروبيون حوارات جادة مع قيادات فلسطينية منهم القائد «مروان البرغوثي» داخل السجن الذي التقى معه وفد أمريكي وآخر أوروبي واستمع إلى رؤيته لإدارة الصراع، كما بدأ يتردد اسمه هذه الآونة كونه من المحتمل إطلاق سراحه في صفقات تبادل الأسرى القادمة نظراً لتصريحات مسئولين أنه بإمكانهم صنع السلام معه، وفي ذات السياق أكد وزير الخارجية البريطاني أن بريطانيا قد تعترف بالدولة الفلسطينية سياسيًا إلا أنه أكد أنه لا يوجد من يمتلك أدوات ضغط على إسرائيل.

مجمل القول إن الرؤى الدولية التي تتحدث عن مستقبل غزة يسقطون بشكل مباغت أن هناك كتلة ناخبة لحماس تزداد داخل الشارع الفلسطيني ستؤثر بشكل كبير على أي تشكيل لنظام سياسي جديد.

رابعًا- غزة ومحكمة العدل الدولية

تعد دعوى جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية من الأمور التي اكتسبت زخمًا في الفترة الماضية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب وهي:

– حجم الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل وهو ما ذكرته الوثيقة التي قُدمت لمحكمة العدل الدولية.

– أنها المرة الأولي التي تمثل فيها إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، والتي يجب على إسرائيل الامتثال أمامها لأن عدم الامتثال يعنى تنازعها عن حقها في الدفاع أمامها وحينها تكون ملزمة بما تقرة المحكمة.

– إن القضاء الدولي يختلف عن الوسائل الأخرى في النزاعات السلمية، فالقضاء الدولي أهم ما يميزه أن قراراته ملزمة وهو ما نص عليه النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وميثاق الأمم المتحدة، فأحكام محكمة العدل الدولية غير قابلة للاستئناف أو الطعن، وبالتالي كان هناك تخوف كبير من جانب إسرائيل من مواجهة جنوب أفريقيا أمام المحكمة، وهو ما يفسر التصريحات التي قدمتها إسرائيل للمحكمة في محاولة التنصل وأقرت أن الاتهامات التي قدمتها جنوب افريقيا غير حقيقية، وأن حماس جماعة إرهابية وان إسرائيل لها الحق في الدفاع عن النفس.

والحقيقة أن المحكمة في ردودها فندت تلك الآراء ودحضت آراء إسرائيل حيث حصلت القرارات التي أصدرتها على ١٦ تأييد مقابل صوت واحد معارض، بمعني ان المحكمة اقرت صلاحيتها بنظر الدعوة بموافقة ١٦ عضو قاضي من أصل ١٧ قاضي، يضاف إلى ذلك أن الطلبات التي قدمتها جنوب افريقيا عبارة عن ٩ طلبات وافقت المحكمة على ٦ طلبات منهم ومعظم الأحكام جاءت بموافقة ١٥ قاضي مقابل معارضان فقط. وبالتالي هناك تأييد داخل المحكمة لوجهه النظر الخاصة بجنوب أفريقيا والمحكمة في حكمها أقرت بشكل صريح أن إسرائيل لديها نيه لارتكاب جرائم إبادة جماعية داخل قطاع غزة.

وغنى عن القول إنه ما يجادل بشأنه البعض بأن المحكمة لم تصدر قرار، أو انها أصدرت فقط تدابير مؤقتة لا تتضمن قرار بوقف إطلاق النار بشكل مباشر، إلا انه في الواقع يمكن اعتبار التدابير التي أقرتها المحكمة تتضمن بشكل غير مباشر وقف إطلاق النار، لأن مطالبتها لإسرائيل بضرورة تقديم التسهيلات لدخول المساعدات إلى الشعب الفلسطيني، يعنى ضرورة

وقـف اطـلاق النـار وإلا كيـف يمكـن ان ندخـل هـذه المسـاعدات. هـذا إلى جانـب التأكيـد عـلى أن حسـم الجـدل الـذى حـول يثيره البعـض حـول مـدى إلزاميـة قـرارات المحكمـة، إذ انـه وفقـا لنظامهـا الأسـاسي قراراتهـا ملزمـة. ومـع الرجـوع إلى الفقـه الـدولي في هـذه الأمـور اختلـف بـين رأيـين: الأول، يقـول إن هـذه التدابـير ملزمـة للدولـة التـي صـدرت في حقهـا انطلاقـا مـن أن كلمـة احـكام كلمـة واسـعة ليسـت منصبـة عـلى نـوع معـين مـن القـرارات وبالتـالي التدابـير المؤقتـة ملزمـة. والـرأي الآخـر يقـول إن هـذه التدابـير غـير ملزمـة انطلاقـا مـن أن هـذه التدابـير لا تعتـبر مـن ضمـن القـرارات،

وبعيـدا عـن كل هـذا الجـدل، سـتظل الدعـوى متداولـة داخـل المحكمـة إذا لم تجـبر جنـوب أفريقيـا عـلى التنـازل عنهـا، وفي حـال أقـرت المحكمـة بوجـود إبـادة جماعيـة بالفعـل مـن جانـب إسرائيـل، فـإن إسرائيـل سـتكون ملزمـة بتحمـل المسـؤولية الدوليـة لأنهـا ارتكبـت فعـل غـير مـشروع يخالـف نـص قانـوني ملـزم لإسرائيـل، وبالتـالي سـوف تكـون إسرائيـل ملزمـة بدفـع تعويـض، وهـو مـا يجـب دعمـه بتعزيـز لجـان تقـصي حقائـق توثـق الأوضـاع الموجـودة عـلى الأرض لان إسرائيـل سـوف تحـاول محـو كل آثـار الجريمـة.

ختامًـا يمكـن القـول إنـه لا يمكـن عـلى الإطـلاق قبـول الحكومـة الفلسـطينية دون الفصائـل الفلسـطينية التـي تمثـل الشـعب بأكملـه، وفي هـذا السـياق **خلصـت النـدوة إلى عـدة توصيـات عـلى النحـو الآتي:**

1-عقـد مؤتمـر يهـدف إلى جمـع الفصائـل الفلسـطينية للتوافـق عـلى الـرؤى والتوجهـات، مـع تشـكيل حكومـة تكنوقـراط مسـتقلة قـادرة عـلى إدارة المرحلـة الانتقاليـة الراهنـة.

2-مطالبـة محكمـة العـدل الدوليـة بصـور الأقـمار الصناعيـة التـي تثبـت الجرائـم الإسرائيليـة.

3-رفـع المسـتوي المعـرفي والعلمـي بمـا يتعلـق بمخاطـر إسرائيـل وتضافـر الجهـود الاكاديميـة والعمـل عـلى تفتيـت الخطـاب الصهيـوني.

4-التركيـز عـلى المقاطعـة الاقتصاديـة التـي نجحـت في تسـبب خسـائر كبـيرة للاقتصـاد الإسرائيـلي وبعـض حلفـاءه.
5-تدشـين منصـات إعلاميـة لعـرض التاريـخ الفلسـطيني بصـورة صحيحـة في مواجهـة محـاولات التشـويش والتضليـل التـي تقـوم بهـا إسرائيـل.
6-تنظيم مؤتمر دولي لإعادة اعمار غزة.